

الفصل السادس



حقوق المرأة المالية

obeikandi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

يحاول العديد من الباحثين الغربيين والمستشرقين والعلمانيين النيل من منظومة حقوق المرأة في الإسلام، ويحاولون جهدهم أن يتهموا الإسلام بالانتقاص من قيمة المرأة وحقوقها في شتى الميادين، ويركزون من جملة ما يركزون على حقوقها المالية، حيث يعتبرون ميراثها من أبويها نصف ميراث أخيها دليلاً على إهدار الإسلام لمكانتها.

لذلك كان من الضروري تبيان ما قدمه الإسلام للمرأة في هذا المضمار، رداً على هؤلاء وتوضيحاً لعموم المسلمين الذين يجهلون، لتقصيرهم في تحصيل علوم دينهم الضرورية لحياتهم، تفاصيل كثيرة عن دينهم رغم حاجتهم لها في حياتهم اليومية في شتى المجالات العامة والخاصة.

وقد منح الإسلام المرأة مكانة كبيرة في شتى المجالات الحياتية، واعتبرها شريكة للرجل في الحقوق والواجبات، ووصى بها توصية كبيرة فهي الأم والأخت والزوجة والابنة، ومن الحقوق التي أعطاها الإسلام للمرأة حق الدمة المالية المستقلة.



وحق الذمة المالية المستقلة هو حق التصرف في المال دون رقابة أو وصاية من أحد، أي أن للمرأة الحق في تنمية ما تحصل عليه من مال بكل وسيلة ممكنة، متاجرة أو تأجير أملاك أو غير ذلك، دون وصاية من أبيها أو أخيها أو زوجها أو ابنها.

وقد شرط الإسلام على المرأة الشروط نفسها التي شرطها على الرجل في التصرف بالأموال، كالبعد عن التجارة في المحرمات، والتورع عن الوقوع في الشبهات لجلب الأموال، ووجوب دفع الزكاة عن أموالها، إلخ..

وقد حدد الإسلام المصادر الحلال التي تحصل منها المرأة على الأموال، وهذه المصادر هي:

- 1 - الإرث (الميراث)، 2 - الوصية، 3 - الهبة، 4 - المهر
- (الصَّدَاق)، 5 - النفقة، 6 - العمل.

مصادر أموال المرأة في الإسلام:

١ - الإرث (الميراث):

إن الإسلام هو الدين الوحيد الذي أنصف المرأة في قضية الإرث مقارنة بالعقائد والديانات الأخرى، فقد أعطاها حق الإرث في حين أنها كانت تباع وتشترى في غيره. ففي العقيدة اليهودية مثلاً كانت المرأة تعتبر من المتاع حيث كان في استطاعة أبيها أن يبيعها وهي طفلة دون البلوغ⁽¹⁾ في حال الفقر الشديد أو يجعلها تمتهن البغاء،

(1) البهي الخولي، الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، ص 16، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية (23)، دار القرآن الكريم، 1400 هـ / 1980 م..



وعند تحسن الأحوال يستطيع أن يشتريها من جديد، وله أن يهب بكارتها أو يخطبها في سن مبكرة أو يزوجها أو يفصلها عن زوجها⁽¹⁾. وفي حال موت زوجها ورثها وارثه لأنها تعد جزءاً من تركته وله أن يبيعها⁽²⁾ أو يعضلها⁽³⁾. وفي القوانين المسيحية الأولى لا تراث المرأة إلا إذا تفضل عليها الرجل بالوصية بشيء من ماله⁽⁴⁾.

وفي الحضارات القديمة كانت المرأة تُورث كما يورث سقط المتاع ولم ترق إلا في الحضارة الفرعونية في فترات الرخاء ما لم تكن من العبيد. وفي العصر الجاهلي كانت المرأة أيضاً تُورث، وكان العرب يعضلون النساء عن الزواج طمعاً في مال يفتدين به أنفسهن أو في إرثهن بعد الوفاة، فجاء الإسلام يحرم على الرجال أن يرثوا النساء على كره منهن. وذكر ذلك في كتاب الله بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْنَهُنَّ﴾⁽⁵⁾.

(1) عبد الهادي عباس، المرأة والأسرة في حضارات الشعوب وأنظمتها، ج1، ص 313، دار طلاس، ط1، دمشق - سورية، 1987م..

(2) أ.د. مصلح سيد بيومي، مركز المرأة في الإسلام، ص 12، المؤتمر الدولي - الدراسات الإسلامية عند غير العرب، رابطة الجامعات الإسلامية - جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية، القاهرة - مصر، 1997م..

(3) يعضلها: أن يتركها بدون زواج.

(4) أ.د. علي محمد يوسف المصري، مركز المرأة في الإسلام وموقف الدراسات الاستشراقية فيها، ص 18، المؤتمر الدولي - الدراسات الإسلامية عند غير العرب، رابطة الجامعات الإسلامية - جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية، القاهرة - مصر، 1997م..

(5) سورة النساء، الآية: 19.



ولكي يعزز الإسلام من مكانة البنت في الأسرة والمجتمع، وينمي شخصيتها في مواجهة ما يعترضها من المعضلات في بيئتها الخاصة والعامة، حصر وصاية أبويها عليها أو وصاية أوليائها وحثهم على الاهتمام بها بحسن تربيتها وتعليمها⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَوْاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِكُمُ نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحَجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾⁽²⁾.

وجعل الإسلام للمرأة حقاً في الإرث وجعل لها ذمة مالية خاصة بها وهذا الحق للمرأة لم يعطها لها أي دين أو أية عقيدة بهذه التوسعة⁽³⁾. قال تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾⁽⁴⁾.

ونصيب المرأة من الإرث، وإن كان نصف ما يأخذه الذكر أحياناً، فهو حق خالص لها ولا تنفق منه على أحد، سواء أكانت أمّاً أم أختاً أم زوجاً أم بنتاً⁽⁵⁾.

(1) د. صبحي الصالح، الإسلام ومستقبل الحضارة، ص 159 (بتصرف)، دار الشورى، ط ١، بيروت - لبنان، 1982م..

(2) سورة التحريم، الآية: 6.

(3) لا تزال بعض المجتمعات المسلمة تنكر نصيب المرأة من الإرث، ولا تمثل لأمر الله تعالى، وينقصها الوعي الإسلامي بذلك.

(4) سورة النساء، الآية: 7.

(5) أ.د. وهبة الزحيلي، القرآن الكريم بينه التشريعية وخصائصه الحضارية، ص 142، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان / دار الفكر - دمشق - سورية، ط ١، 1413هـ /

1993م..

وتنحصر أسباب الإرث للمرأة في الشريعة الإسلامية في ثلاثة أسباب:

1 - الزوجية، 2 - القرابة، 3 - التعصيب.

ويكون ذلك عن طريق:

أ - الإرث بالفرض.

ب - الإرث بالتعصيب.

ت - الإرث بالرحم.

أ - الإرث بالفرض:

أطلق الفقهاء على علم الموارث تسمية «علم الفرائض» لأن أنصباء الورثة محددة في كتاب الله تبارك وتعالى. وترث المرأة بالفرض في ثمانية حالات هي:

1 - الزوجة: لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾⁽¹⁾.

2 - الأم: لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾⁽²⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 12.

(2) سورة النساء، الآية: 11.

- 3 - البنت: فرض لها النصف إذا لم يكن معها أخ أو أخت: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾⁽¹⁾.
- 4 - بنت الابن: ترث بالفرض مع البنت الصُّلبيّة، ولها السدس بقية الثلثين، فإن فُقدت البنت الصُّلبيّة ولم يكن لها أخ ورثت بنت الابن النصف.
- 5 - الأخت الشقيقة: ترث أخاها المتوفى ولا ولد له النصف فرضاً إن كانت واحدة أي ليس لها أخ أو أخت شقيقة، فإن لم توجد الشقيقة انتقل الإرث إلى التي لأب، وتأخذ نصيبها بنفس الشروط. ويُزاد على الشروط المتقدمة عدم وجود الشقيقة⁽²⁾.
- 6 - الأخت لأب: إذا لم يكن معها أخت شقيقة للمتوفى تخضع لنفس أحكام الأخت الشقيقة.
- 7 - البعدة الصحيحة: وهي أم الأم أو أم الأب وهي ترث بواقع السدس فرضاً في حال عدم وجود الأم.
- 8 - الأخت لأم: وترث السدس إن كانت واحدة وإن تعددت كان لهن الثلث ويُسوّى بين الذكر والأنثى وفقاً للآية الكريمة:

(1) سورة النساء، الآية: 11.

(2) مما جاء من الشعر في موضوع الإرث في هذا المقام، من الرحبية، للرحبي ما يلي:

والنصف فرض خمسة أفراد	الزوج والأنثى من الأولاد
وهو لبنت الابن عند فقد البنت	والأخت في مذهب كل مفتي
وبعدها الأخت التي من الأب	فافهم مقالاً ليس بالمكذب

﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَةً وَلَهُ أَحٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَاعَرٍ وَصِيَّةَ مَنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾^(١).

ب - الإرث بالتعصيب:

ترث المرأة بالتعصيب إذا كانت تشترك في جهة القرابة بدرجة واحدة كالأخ مع أخته الشقيقة أو إخوته، كبنات الابن مع ابن ابن مساوٍ لها في الدرجة ولم يحجبهم من هو أقرب منهم درجة. ففي هذه الحالات ترث الأنثى نصف ما يرثه الذكر طبقاً للقاعدة الإسلامية: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، واستناداً إلى الآية: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٢)، ولقوله جل شأنه: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٣).

وترث الأخت بالتعصيب في حالة واحدة إذا كان للميت بناتٌ أو بنات ابن فتأخذ الباقي تعصياً.

ج - الإرث بالرحم:

بالالم تكلفها ولا تتمثل بما جاء في كتاب الله لأنه ينقصها

(١) سورة النساء، الآية: 12.

(٢) سورة النساء، الآية: 11.

(٣) سورة النساء، الآية: 176.

الوعي الاجتماعي بذلك.. الإرث بالرحم، أي الإرث من غير أصحاب الفروض أو العصبات، مثل: أولاد البنت، والجد غير الصحيح، والجدة غير الصحيحة، وأبناء الإخوة لأم وأولاد الأخوات وبنات الإخوة. والشريعة الإسلامية لم تورد نصاً صريحاً في توريث ذوي الأرحام ولكن جمهور الفقهاء يرى توريثهم بترتيبهم في الإرث في حال لم يترك المتوفى أحداً من أصحاب الفروض ولا من العَصَبَةِ من أقاربه^(١) ونصيب الأنثى من الإرث يتراوح بأن تأخذ نصف ما يأخذه الرجل في أحوال وتأخذ قدر ما يأخذه الرجل في أحوال.

والآيات الواردة في القرآن العظيم إن طُبقت على نحوها الصحيح تُظهر الحقيقة واضحة بأنه لا تمييز ضد النساء^(٢).

وفي الأحوال التي تَرث فيه الأنثى نصف ما يرثه الذكر قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿إِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾^(٤). أي في حال تَوَفَّى المورث وليس له ولد وله أبوين، فأبواه يرثانه وتأخذ الأم نصف ما يأخذ الأب لأن الأب هو المكلف بالإنفاق على الأم.

(١) د. فنتن مسيكة، حقوق المرأة بين الشرع الإسلامي والشرعة العالمية لحقوق الإنسان، ص 137 - 141 (بصرف)، مؤسسة المعارف، ط١، 1413هـ / 1992م..

(٢) د. رفعت حسان، الإسلام وحقوق النساء، ترجمة جهان الجندي، ص 121، دار الحصاد، ط١، دمشق - سوريا، ل. ت..

(٣) سورة النساء، الآية: 11.

(٤) سورة النساء، الآية: 11.

وتكون حصة الأم من الإرث قدر حصة الأب إذا توفي ولدها وكان له أولاد وفي ذلك قال تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (1).

وتساوى حصة الأنثى مع حصة الذكر في الإرث أيضاً حينما يكونون إخوة من أم للمتوفى أو للمتوفاة دون أولاد أو أب أو جد قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ﴾ (2).

وما يأخذه الذكر من الإرث في سائر أحواله يصرفه فيمن ينفق عليهم ممن هو مسؤول عن إعالتهم. أما المرأة فنصيبها خاص بها دون أن تُكَلَّفَ بالصرف على أحد إلا استحباباً دون تكليف شرعي لها بذلك (3).

فالتميز المالي للرجل أحياناً في الإرث لا ينقص ما قرره الإسلام للمرأة من حرية، وما شرع لها من مساواة بالرجل.

فالإرث هو جزء من النظام الإسلامي وشهد بإنصافه بعض المتعمقين والمنصفين من الدارسين الغربيين الذين أشادوا بهذا النظام، لأنه في الوقت الذي كان الغرب في ريب من أمر المرأة هل لها روح أم لا، كان الإسلام قد منحها حق التملك (4).

(1) سورة النساء، الآية: 11.

(2) سورة النساء، الآية: 12.

(3) د. محمد عمارة، الإسلام والمستقبل، ص 223 (بتصرف)، دار الرشاد، ط 2، القاهرة - مصر، 1418هـ / 1997م..

(4) أ.د. علي محمد يوسف المصري، المرجع السابق، ص 18.

2- الوصية:

من مصادر الذمة المالية للمرأة الوصية، وهي لغة: ما أوصيت به⁽¹⁾. وفي الشرع الوصية بالمال: هي التبرع به بعد الموت⁽²⁾.

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾⁽³⁾.

فالوصية للأقارب مستحبة عند أئمة المذاهب الأربعة، ولا تجب على الشخص إلا بحق لله أو للعباد⁽⁴⁾. «ويرى بعض الفقهاء كابن حزم الظاهري والطبري وأبي بكر بن عبد العزيز من الحنابلة: أن الوصية واجبة ديانة وقضاء للوالدين والأقربين الذين لا يرثون، لحجبهم عن الميراث، أو لمانع منعهم من الإرث كاختلاف الدين، فإذا لم يوص الميت للأقارب بشيء وجب على ورثته أو على الوصي إخراج شيء غير محدد المقدار من مال الميت وإعطاؤه للوالدين غير الوارثين»⁽⁵⁾.

والوصية جعلت لتكون من حق الإنسان يضعها حسب ما يراه مناسباً وللمن يشاء وفي أي وقت من حياته، وأن لا تكون لوارث إذ «لا وصية لوارث»⁽⁶⁾، وعلى أن لا تتعدى ثلث ماله، فقد ورد

(1) ابن منظور، لسان العرب، م3، ص 938.

(2) ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، ج6، ص 75.

(3) سورة البقرة، الآية: 180.

(4) د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج8، ص 122.

(5) د. وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ج8، ص 122.

(6) البخاري، فتح الباري، ج4، ص 2، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة - مصر، 1345هـ..

في السنة الشريفة أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: جاء النبي ﷺ يعودني وأنا بمكة قال: «يرحم الله ابن عفرأ. قلت: يا رسول الله أوصي بمالي كله. قال: لا. قلت: فالشطر. قال: لا. قلت: الثلث. قال: فالثلث والثلث كثير، إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكفون الناس في أيديهم»⁽¹⁾.

وهناك الوصية الواجبة⁽²⁾ التي عمل بها عدد من الدول العربية والإسلامية لرعاية اليتامى من الذكور والإناث، وهي «تجب في تركة الشخص لفرع من مات من ولده في حياته حقيقة أو حكماً أو مات معه في وقت واحد لا يُدرى أيهما سبقت إليه المنية»⁽³⁾ على أن لا تتعدى نصيب المتوفى في حال كان حياً عند وفاة المورث أو ثلث التركة إن كان المتوفى وحيداً لوالديه⁽⁴⁾.

3 - الهبة:

من مصادر الذمة المالية للمرأة الهبة، وتشمل الهبة الصدقة والهدية والعطية لتقارب معانيها، فإن قصد منها التقرب إلى الله بإعطاء محتاج، فهي صدقة، وإن حملت إلى مكان المُهدى إليه،

(1) البخاري، فتح الباري، ج4، ص3.

(2) لمزيد من التفصيل انظر د. حنان قرقوتي، رعاية اليتيم في الإسلام، ص 98 - 102،

دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 1424هـ. / 2002م..

(3) محمد مصطفى شلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، ص 231 - 232.

(4) لمزيد من التفصيل انظر محمد سلام مذكور، الوصايا في الفقه الإسلامي،

ص 458 - وانظر، د. وهبة الزحيلي، ج8، ص 105 وما بعدها.

إعظاماً له وتودداً، فهي هدية، وإلا فهي هبة. والعطية: الهبة في مرض الموت^(١). والهبة في الاصطلاح الشرعي: «عقد يفيد التملك بلا عوض حال الحياة تطوعاً»^(٢).

وأساس الهبة مأخوذ من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْإِنْسَانِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الْإِقَابِ﴾^(٤).

وفي السنة المطهرة قال رسول الله ﷺ: «تهادوا تحابوا»^(٥). وقال ﷺ: «ليس لنا مثل السوء العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه»^(٦)، وعن النبي ﷺ في هذا الباب أيضاً أنه قال: «لا يحل لرجل يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده»^(٧).

والهبة متفق عليها عند أئمة المذاهب وتصح بالإيجاب والقبول

- (١) د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٥، ص ٥.
- (٢) النووي (يحيى بن شرف النووي ت. ٦٧٦هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ٢، ص ٣٩٦، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة - مصر، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م..
- (٣) سورة النساء، الآية: ٤.
- (٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.
- (٥) البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج ٦، ص ١٦٩، حديث رقم ١١٧٢٦.
- (٦) الترمذي، سنن الترمذي، ج ٣، ص ٥٩٢، حديث رقم ١٢٩٨.
- (٧) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج ٥، ص ٢١١ - وانظر نحوه عند الترمذي، سنن الترمذي، ج ٣، ص ٥٩٢، حديث رقم ١٢٩٩.

والقبض، وأجمعوا على أن الوفاء بالوعد في الخير مطلوب، وعلى أن تخصيص بعض الأولاد بالهبة مكروه، وكذا تفضيل بعضهم على بعض^(١).

4- المهر (الصِّدَاق):

من الحقوق المالية الخاصة بالمرأة وحدها دون أبيها أو ذوي قرابتها حقها في المهر (الصِّدَاق) المذكور في كتاب الله بقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَنَسَا فَلَكَؤُوهُ هَيْئًا مَرِيًّا﴾^(٢)، وكان الرجل إذا زوج ابنته أخذ صداقها دونها، فنهاهم الله عن ذلك^(٣).

و ﴿صَدُقَتَيْنِ﴾ هي المهور التي تصادقت عليها معها.

و ﴿نَحْلَةً﴾ هي العطية التي أوجبتها الشريعة، تكريماً للمرأة وذويها، وإعلاناً من الزوج عن صدق رغبته^(٤).

وإن ما يدخل في ذمة المرأة من أموال وممتلكات أخرى بطريق الكسب أو الإرث أو الوصية أو الهبة أو غيرها، ينبغي أن يكون أبعد عن طمع الزوج فيه مما كان في أصله مالاً خالصاً له، دفعه لها عند الزواج مهراً، فقد يكون له به شيء من التعلق النفسي عند انتهاء الزواج بالطلاق، وخاصة إذا كان مالاً كثيراً، لكنها لو طابت نفساً بأن

(١) د. وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ج 5، ص 7.

(٢) سورة النساء، الآية: 4.

(٣) القرطبي، مختصر تفسير القرطبي، ج 1، ص 397.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر القرطبي، مختصر تفسير القرطبي، ج 1، ص 397 وما بعدها.

ترد إليه شيئاً من المهر، دون إكراه أو إيداء، فإن الحكم في ذلك هو الحكم العام الذي بيّنه رسول الله ﷺ في قوله: «لا يحل مال رجل مسلم لأخيه إلا ما أعطاه بطيب نفسه»^(١).

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِنَّمَا مُيِّنَاتُكُمْ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^(٢).

وحول هذه الآية الكريمة هناك قصة شهيرة دارت بين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبين امرأة تفيد بأنه ليس هناك حد لقيمة المهور في الإسلام، وذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد نهى الناس أن يزيدوا في المهور عن أربعمئة درهم، فاعترضت له امرأة من قريش، فقالت: أما سمعت ما أنزل الله: ﴿وَءَاتَيْتُمُوهُنَّ قِنْطَارًا﴾ فقال: اللهم غفرانك، كل الناس أفقه من عمر! فركب المنبر فقال: «يا أيها الناس إني كنت نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمئة درهم، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب»^(٣).

ويجوز تعجيل الصداق كله^(٤)، وتأخير كله، وتعجيل بعضه

(١) البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج ٨، ص ١٨٢.

(٢) سورة النساء، الآيتان: ٢٠ - ٢١.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢٨٤.

(٤) قال ابن المنذر: "أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها. إن قال الزوج: لا أسلم إليها الصداق حتى أتسلمها، أجبر الزوج على تسليم الصداق أولاً" - ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، ج ٨، م ٦، ص ٨١، دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م..

وتأجيل بعضه، فإن دخل بها ولم يعطها شيئاً جاز، ووجب عليه لها مهر المثل، إن كان لم يسم لها مهراً، فإن كان قد سمي لها مهراً أعطاه ما سماه، ويجب الحذر من عدم الوفاء لها بما شرط^(١)، لقوله ﷺ: «أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج»^(٢).

وفي حال وفاة الزوج بعد العقد وقبل الدخول فللمرأة المهر كاملاً^(٣)، لما جاء عن علقمة قال: «أتى عبد الله في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يكن دخل بها، قال: فاختلفوا إليه. فقال: أرى لها مثل مهر نسائها، ولها الميراث وعليها العدة، فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي ﷺ قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضى»^(٤).

هذا وقد أجمع جمهور العلماء في مذاهبهم المختلفة على أن المهر كاملاً هو من حق المرأة الرشيدة خالصاً لها دون شريك. لكن هناك قولاً في مذهب الإمام مالك يرى أن للزوج أن يمنع زوجته من التبرع بأكثر من ثلث مالها، كما يرى أن لبيت الزوجية شيئاً من الحق في صداقها المعجل^(٥).

(١) خالد عبد الرحمن العك، واجبات المرأة المسلمة في ضوء الكتاب والسنة، ص248، دار المعرفة، ط4، بيروت - لبنان، 1413هـ. / 2003م..

(٢) البخاري، ج9، ص217، حديث رقم 5151.

(٣) خالد عبد الرحمن العك، المرجع السابق، ص249.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي، ج2، ص306، حديث رقم 1154.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر د. محمد بلتاجي، مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة

الصحيحة (الحقوق السياسية والشخصية للمرأة في المجتمع الإسلامي)، ص91

- 92، دار السلام، ط1، القاهرة - مصر، 1420 هـ. / 2000م..

5- النفقة:

جعلت الشريعة الإسلامية نفقة الزوجة على زوجها، وإن كانت غنية. وإن لم تكن المرأة متزوجة فنفقتها من مالها إن كانت غنية، وإلا فنفقتها من مال عصبتها أي أقاربها من الذكور، لأنهم يرثونها إن كانت غنية.

وحول نفقة المرأة قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّرُ وَلَدَةٌ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يَوْلَدُهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (1).

فالمرأة غير ملزمة بالكسب، ولا تحمّل أعباءه، ولا الخروج لأجله، ولا تحمّل مضايقات الرجال (2).

وأوجب الإسلام على الرجل أن ينفق على المرأة جميع ما تحتاج إليه، حتى أوجب الخادمة والخادمتين في حال اليسر، قال تعالى: ﴿لِنُفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (3).

(1) سورة البقرة، الآية: 233.

(2) أ.د. محمد مدروس المدرس الأعظمي، جوانب تفصيلية للمرأة في الشريعة الإسلامية، مجلة الأحمدية، العدد 16، ص 156، محرم 1425هـ/ فبراير 2004م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة.

(3) سورة الطلاق، الآية: 7.

كما أوجب على الرجل إسكان الزوجة على سبيل الجواب، قال تعالى: ﴿أَسْكُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِنُضِيقُوهُنَّ عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (1).

ولو طلقت المرأة تبقى لها حقوق كثيرة ظاهرة في كتاب الله تبارك وتعالى، قال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِئَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا * فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ فَمَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ (2).

وأوجب لها إذا ما طلقت نفقة العدة على نحو ما وجبت لها النفقة في حياتها الزوجية، وأوجب لها مؤخر الصداق من المهر قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (3).

والرجل عموماً مطالب بالنفقة على نفسه وعلى أولاده وعليها، وعلى نوائب الحياة كلها التي تنشأ من مكافحته فيها، ثم على والديه وأقاربه إذا كانوا ضعافاً أو فقراء. أما المرأة، الزوجة، فلا تطالب بأي شيء وإن جادت بشيء من مالها فذاك فضلها، وإن أمسكت فهذا حقها، ولا تثريب عليها (4).

(1) سورة الطلاق، الآية: 6.

(2) سورة الطلاق، الآيتان: 1 و2.

(3) سورة البقرة، الآية: 241.

(4) أحمد عبد الوهاب، مكانة المرأة في اليهودية والنصرانية والإسلام، ص 57، المؤتمر الدولي للدراسات الإسلامية عند غير العرب، رابطة الجامعات الإسلامية - جامعة الأزهر كلية الدراسات الإسلامية، القاهرة - مصر، 1997م.

6 - العمل:

من حقوق المرأة المالية والتي تستطيع عبره الحق أن تشارك الرجل في حياته الاقتصادية حق العمل الذي من خلاله تستطيع أن تكتسب المال أو تعاون زوجها في الكسب أو تنمي مالها، ولها أن توكل أحداً ما في تنمية هذا المال، أو إن كانت لا تثق بأحد فإنها تستطيع تنميته بنفسها.

وقبل البعثة النبوية وفي أوائلها كانت أموال السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها التي اكتسبتها من التجارة خير معين للنبي ﷺ.

وعلى مدى التاريخ الإسلامي كانت المرأة تعمل، وإن كانت جلّ وقت عملها تكون في بيئتها الأسرية، في الغزل ونسج الثياب والخياطة وصناعة الأحذية والطهي وتحضير الطعام ومشاركة زوجها في الرعي والزراعة ومساعدة غيرها في الولادة وفي التزيين النسائي وفي تعليم غيرها من بنات جنسها إلخ..

وعموماً إن خرجت للكسب جاز بحسب الأحوال، وفق الضوابط الشرعية، وإنما رُفع إلزام الخروج عنها، ولم يُرفع الجواز عند الحاجة.

ولا مانع من عمل المرأة في كتاب الله وفق الضوابط الشرعية، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَمَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾⁽¹⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 32.

وقال جلّ شأنه: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسِرِّي اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

وعند وقوع الخلاف بين الزوجين وحدوث الطلاق مع وجود طفل في سن الرضاعة، حينئذ يعتبر إرضاع الأم المطلقة لطفلها من أنواع الأعمال التي تكسب منها المرأة الأجر على عملها، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِئِنَّكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُم فَسَرِّضُ لَهَا أُخْرَىٰ﴾^(٣).

والعمل يكون ابتغاء إعمار الأرض مع عمل الخير وتمني الجزاء عليه في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٤).

وحثّ السّنة الشريفة على العمل وعلى الصدقة ويُفَضَّلُ بأن تكون الصدقة من نتاج العمل، حيث ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أسرعكن بي لحوقاً أطولكن يداً. قالت: فكن يتطاولن أيهن أطول يداً. قالت: فكان أطولنا يداً زينب لأنها كانت تعمل بيدها وتتصدق»^(٥).

(١) سورة النحل، الآية: ٩٧.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٠٥.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) سورة القصص، الآية: ٧٧.

(٥) ابن جِبَان، صحيح ابن جِبَان، ج ٨، ص ١٠٨، حديث رقم ٣٣١٤.



وورد عن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «على كل مسلم صدقة، قالوا: فإن لم يجد؟ قال: فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق. قالوا: فإن لم يستطع أو لم يفعل؟ قال: فيعين ذا الحاجة الملهوف. قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: فليأمر بالخير أو قال: بالمعروف. قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: فليمسك عن الشر فإنه له صدقة»⁽¹⁾.

وعن رسول الله ﷺ قال: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»⁽²⁾. وقال ﷺ: «من أمسى كالا»⁽³⁾ من عمل يده أمسى مغفوراً له»⁽⁴⁾.

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة»⁽⁵⁾.

وعن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه»⁽⁶⁾.

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص 2241، حديث رقم 5676.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص 730، حديث رقم 1966.

(3) كالا: متعباً.

(4) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج4، ص 63.

(5) أبو عوانة (يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ت. 316هـ)، مسند أبي عوانة، ج3، ص 333، حديث رقم 5200، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، ط1، بيروت - لبنان، 1998م..

(6) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص 730، حديث 1968.

وشجع رسول الله ﷺ على العمل وإن كانت المرأة في فترة العدة، حيث ورد عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه يقول: طُلِّقَت خالتي فأرادت أن تُجد نخلها - لأنها في فترة العدة -، فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي ﷺ فقال: «بلى فُجِدِّي نخلك فإنك عسى أن تَصَدَّقِي أو تفعلِي معروفاً»⁽¹⁾.

ومن استأجر عاملاً في عمل ما عليه أن يعطيه أجره فور الانتهاء من العمل المتفق عليه دون تأخير لقول النبي ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»⁽²⁾، سواء كان الأجير رجلاً أو امرأة، والإسلام لم يمنع المرأة من العمل في كل مجالات الحياة والإنتاج بما تحتمله طبيعتها الأنثوية، وفق الضوابط الإسلامية المتمثلة بعدم الاختلاط إلا في حدود الضرورة التي تتطلبها العمل الذي تقوم به، وعدم الخلوة مع الرجال، واتخاذ العمل الذي يتناسب مع طبيعتها الأنثوية.

حق المرأة في التصرف بمالها وتنميته:

أجاز الإسلام للمرأة التصرف بأموالها كما تشاء، ولا يتصرف فيه أحد إلا بإذنها، سواء كان إرثاً أم غير ذلك. وجعل لها الإسلام أيضاً حقوقاً كما الرجل في الشؤون الاقتصادية، فلها أن تملك، وتبيع وتشتري، وتهب وتقبل الهبة،

(1) مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص 1121، حديث رقم 1483.

(2) البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج6، ص 120، حديث رقم 11434.

وترهن، وتعتد باسمها العقود، دون حاجة إلى إذن زوجها أو ولي أمرها، ولا يوزن الإسلام في ذلك بأي تشريع حديث، فإن المرأة لا تزال إلى الآن في ظل بعض الأنظمة تحيا في حالة أشبه بحالة الرق المدني، فلا يجوز للمتزوجة مثلاً بيع ولا شراء، ولا هبة ولا رهن ولا عقد إلا بإذن زوجها، وفي أكثر النظم المبتدعة تتخلى المرأة عن اسم أسرتها وتنسب إلى أسرة زوجها، بعكس ما هو حاصل في الإسلام من احتفاظها باسمها الشخصي رغم زواجها، وهذا عنوان لفقدان الشخصية⁽¹⁾.

فالمهم أن تسلك المرأة والرجل السلوك الذي شرعه الإسلام في كل الأمور بما في ذلك الأمور الاقتصادية بأن تتحرى الحلال وتبعد عن الحرام خاصة في موضوع الأموال وجلب المصالح.

وهناك إجماع عملي متتابع في الزمن منذ عصر الرسالة يتمثل في قيام النساء في كل عصر بأمور البيع والشراء والإجارة والمشاركة والهبة والوصية وسائر التصرفات المالية⁽²⁾.

-
- (1) د. إبراهيم محمد سلقيني، موقف الفكر الغربي من مركز المرأة في الإسلام، ص 1، المؤتمر الدولي للدراسات الإسلامية عند غير العرب، رابطة الجامعات الإسلامية، جامعة الأزهر - كلية الدراسات الإسلامية، القاهرة - مصر، 1997م...
- (2) د. محمد بلتاجي، مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة (الحقوق السياسية والشخصية للمرأة في المجتمع الإسلامي)، ص 90، دار السلام، ط 1، القاهرة - مصر، 1420 هـ / 2000م..



نفقات تجب في مال المرأة:

أعطى الإسلام المرأة حقوقاً مالية تدرج في ذمة مالية خاصة بها، كونها مناط تكليف مع الرجل، وأوجب عليها واجبات كما الرجل في هذه الأمة، منها ما هو فرض ومنها ما هو تطوع، ومن هذه الواجبات:

- الزكاة المفروضة عندما يتوفر لديها النصاب.
- زكاة الحلي إذا كان من قبيل الاكتناز أو زاد عن الحد المعتاد في الوسط الذي تكون فيه المرأة.
- زكاة الفطر.
- صدقة الزوجة على زوجها ولها في ذلك أجر القرابة وأجر الصدقة^(١).

(١) عن زينب امرأة عبد الله قالت: قال رسول الله ﷺ: «تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن». قالت: فرجعت إلى عبد الله فقلت: إنك رجل خفيف ذات اليد وإن رسول الله ﷺ قد أمرنا بالصدقة، فأتته فأسأله فإن كان ذلك يجزي عني وإلا صرفتها إلى غيركم. قالت: فقال لي عبد الله: بل اتتبه أنت. قالت: فانطلقت فإذا امرأة من الأنصار بباب رسول الله ﷺ حاجتي مثل حاجتها. قالت: وكان رسول الله ﷺ قد ألقيت عليه المهابة، قالت: فخرج علينا بلال فقلنا له: أئت رسول الله ﷺ فأخبره أن امرأتين بالباب تسألانك أتجزي الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما ولا تخبره من نحن. قالت: فدخل بلال على رسول الله ﷺ فسأله. فقال له رسول الله ﷺ: «من هما؟» فقال: امرأة من الأنصار وزينب. فقال رسول الله ﷺ: «أي الزيناب؟» قال: امرأة عبد الله. فقال له رسول الله ﷺ: «لهما أجران: أجر القرابة، وأجر الصدقة» - مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص 694، حديث رقم 1000.

- للمرأة أن تتصدق^(١) من مالها أو من مال زوجها^(٢).
- الصدقة عن الميت^(٣).
- صدقات تطوعية في مجالات متعددة.

- (١) ورد عن رسول الله ﷺ أن رجلاً قال له: يا رسول الله: إن فلانة تذكر من كثرة صلاتها وصيامها وصدقها، غير أنها تؤذي جيرانها. فقال ﷺ: «هي في النار».
- ثم قال: يا رسول الله فلانة من قلة صلاتها وصيامها وأنها تتصدق بالأثوار من الأقط - أي قطع الجبن - ولا تؤذي جيرانها؟ قال ﷺ: «هي في الجنة» - مسند الإمام أحمد، ج2، ص 440، حديث رقم 9673 - وانظر محمد الغزالي وآخرون، المرأة في الإسلام، ص 94، مكتبة أخبار اليوم الإسلامية، القاهرة - مصر، ل.ت..
- (2) قال رسول الله ﷺ: «إذا أنفقت المرأة من بيتها - أي بيت الزوجية - غير مُفسدة كان لها أجرها وله مثله - أي زوجها - بما اكتسبت ولها بما أنفقت وللخازن مثل ذلك، لن ينتقص من أجورهم - النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ج7، ص 113، دار إحياء التراث العربي، ط2، بيروت - لبنان، 1392هـ..
- (3) ورد في السنة الشريفة أن سعد بن عبادة خرج مع النبي ﷺ في بعض مغازبه فحضرت أم سعد الوفاة فقبل لها: أوص. فقالت: فيم أوصي؟ إنما المال مال سعد، فتوفيت قبل أن يقدم سعد. فلما قدم سعد ذكر له ذلك. فقال: يا رسول الله هل ينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: نعم - ابن خزيمة (محمد بن إسحاق ت. 311هـ)، صحيح ابن خزيمة، ج4، ص 124، حديث رقم 2500، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1390هـ / 1970م..